قراءة في كتاب

الاختصار في التفسير

تأليف/ علي بن سعيد العمري

٧

إعداد

د. خالد آل سيد الشيخ

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies
www.tafsir.net

المعلومات والآراء المقدَّمة هي للكتّاب، ولا تعبّر
بالضرورة عن رأي الموقع أو أسرة مركز تفسير

قراءة في كتاب (الاختصار في التفسير)

تأليف: علي بن سعيد العمري[١]

يعدّ الرجوع إلى النتاج العلمي السابق ودراسته دراسة جادّة، خطوة لها مركزيتها وأهميتها في النهوض بالعمل العلمي وتطويره، والارتقاء به نحو فضاءات أكثر ريادة وعمقًا؛ وذلك لما تُتيحه هذه الخطوة المهمّة من إدراك لمواطن القوة في هذا النتاج التي يجب تنميتها ومتابعتها، ومكامن الضعف والقصور التي يتوجّب الخطو إلى تلافيها؛ ومن هنا ارتأى موقع تفسير إطلاق سلسلة من القراءات التقويمية للمؤلفات في مختلف فروع الدراسات القرآنية، آملًا من وراء ذلك الإسهام في تسليط الضوء على طبيعة واقع التأليف في حقول الدراسات القرآنية، وكشف جوانب القوة والضعف فيه، وتحديد مواطن النضج والقصور، وكذلك فتح العديد من الآفاق البحثية، والمجالات المعرفية للباحثين والدارسين؛ عبر ما تُثيره هذه القراءات من إشكالات وملحوظات.

موقع تفسير

بيانات الكتاب:

اسم الكتاب: الاختصار في التفسير: دراسة نظرية، ودراسة تطبيقية على مختصري ابن أبي زمنين لتفسير يحيى بن سلام، والبغوي لتفسير الثعلبي.

اسم المؤلف: عليّ بن سعيد بن محمد العمري[٢].

عدد الصفحات: (٣٣٣) صفحة.

نوع المؤلَّف: أصل الكتاب رسالة علميّة تقدَّم بها الباحث لنيل درجة الماجستير.

الناشر: كرسي القرآن الكريم وعلومه بجامعة الملك سعود.

سنة النشر: ١٤٣٦هـ.

رقم الطبعة: الأولى.

---

(١) فازت هذه القراءة بالمركز الثاني في مسابقة موقع تفسير (قراءة في كتاب)، والتي أعلن عنها ١٢/ ١٠/ ١٤٤٠هـ الموافق ١٥/ ٦/ ٢٠١٩م. (موقع تفسير).

(٢) بذَل كاتب هذه القراءة جهدًا في الوصول إلى ترجمة للمؤلف، من خلال البحث في الشبكة العنكبوتية، لكنّه لم يقف عليها؛ ولذلك أورد اسمه المثبت في الصفحة الأولى من كتابه فقط.

تمهيد:

إنَّ العنايةَ باختصار المطوّلات في التفسير طريقةٌ سَلَكها العلماء في تقريب علم التفسير للأمة، واختلفت أساليب العلماء في الاختصار بين مَنْ يحذف أسانيد الكتاب الذي اختصره، وآخر يختصر المسائل اللغوية أو الفقهية التي يُورِدها صاحب الأصل، وغير ذلك من الأساليب، مما ولَّد طرائقَ متنوعةً ومناهجَ مختلفةً في المختصرات، لكلٍّ منها طريقة في الاختصار تشترك مع الآخرين في جوانب، وتختلف عنهم في جوانب أخرى.

وتوالت المختصرات وكثُرت عبر العصور، وازدادت وتيرتها في هذا العصر الذي تنافس فيه كثير من طلاب العلم على القيام بعملية الاختصار، بل يتمُّ التوارد في الاختصار أحيانًا على مؤلَّف واحد[(١)]، وكلّ منهم يرى أنّ السبب الذي حمله على القيام بذلك خدمةُ المختصرات الموجودة لجوانب معيّنة، وإغفالُها لجوانب أخرى يودّ هذا المختصِر إظهارَها في مختصَره الذي هو بصدد القيام به.

مما ولَّد إشكالية حقيقية تمثّلَت في صرفِ كثيرٍ من الجهود، وضياع العديد من الأوقات فيما قام به الغير، والغفلة عن جوانب ما زالت تحتاج إلى خدمة في مجال الدراسات القرآنية، بالإضافة إلى أنّ هذه المختصرات سارت على غير

(١) من أشهر الكتب التي تواردت عليها عملية الاختصار في هذا العصر: تفسير ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

طريقة المتقدمين، فطريقتهم -كما قرَّرها أهل العلم- لا يكتفِي فيها المختصِر بتقليل العبارات فحسب، بل يضيف إلى ذلك مجموعة من التنبيهات والاستدراكات، ويحلِّي مختصَره بزيادة بعض الفوائد والنكات؛ ليخرج المختصَر مفيدًا نافعًا لطلاب العلم.

ومن هنا وُجِدَت حاجة ماسّة إلى دراسة المختصرات في التفسير دراسة علمية، تُبرز الطريقة الصحيحة في الاختصار، وتوضّح أساليبه المتّبَعة عند أهل العلم؛ ليكون نافعًا مفيدًا، لا يُكتفى فيه بتقليل العبارات والإيجاز في المضمون؛ بل يجعل المقبل عليه يُعِدّ العُدّة لعملية الاختصار، فيتأنَّى[1] ولا يستعجل، فإنْ رأى أن الوقت لا يُسْعِفه للقيام بذلك، اتجه إلى الاشتغال بجوانب أخرى في الدراسات القرآنية ما زالت في حاجة إلى خدمة وعناية.

(١) لا بد من التأنِّي في قضية إخراج المختصِر لاختصاره وطبعه؛ ذلك أن القيام بالاختصار كطريقة من طرائق التحصيل شيء، والقيام باختصار كتاب ونشره في الأمة كنتاج علمي شيء آخر، ومما ينبغي أن يؤكَّد عليه في هذا المقام أنّه لا بأس باختصار التفاسير؛ لأجل ضبط العلم وإتقانه، فتكون عملية الاختصار طريقة للتحصيل لدى طالب علم التفسير، لكن الإشكال الواقع أنّ كثيرًا ممّن يختصِر يقوم بعملية الاختصار ليستفيد هو في خاصّة نفسه ابتداءً، فإذا قام بذلك رأى أنّه قد حقّق إنجازًا كبيرًا في نظره، انتقل إلى خطوة التفكير في إخراجه لطلاب العلم؛ ليستفيدوا منه، ونسي أن الاختصار عمليّة لا تبعد كثيرًا عن باقي عمليات التأليف؛ فهي تحتاج إلى نقد، واستدراك، وإضافة إن اقتضى المقام ذلك، ومن هنا كان التأني في الإخراج مفيدًا ونافعًا لمَن سَلَكه.

وقد جاء هذا الكتاب الذي نقوم بتقديم قراءة عنه لعلاج هذه القضية، وإيجاد حلول لهذه الإشكالية؛ مركّزًا على جانبين اثنين، هما:

أ- الجانب النظري: والمتمثّل في التعريف بالاختصار، وبيان أنواعه، وكلام أهل العلم حول جوازه وعدمه؛ ثم بيان آثاره على الكتب من الناحية التفسيرية والحديثية والفقهية والعقدية.

ب- الجانب التطبيقي: وهو جانب زاد هذه الدراسة جمالًا، وكساها حُلَّة قشيبة لم نرها على كثيرٍ من الدراسات، ذلك أنه قام بدراسة مقارنة بين مختصَرَيْن مهمَّين، بالمقارنة بينهما وبين أصلهما في جانبي التفسير بالمأثور والتفسير بالرأي؛ ليستنتج من خلال ذلك قواعد الاختصار في كلّ كتاب منهما.

ويبقى السؤال المهم بعد ذلك في الآتي: هل عالج الباحث هذه الإشكالية معالجة منهجية قويّة يا تُرى، أم أنه فاته جوانب غفل عنها، ومسائل قصّر في تناولها؟

هذا ما ستتناوله هذه القراءة، مع تركيز على إبراز الجوانب المتميّزة في البحث، مما يُظهر الجوانب التي قام الباحث بخدمتها فأجاد فيها، كما ستقف مع الجوانب التي غفل عنها أو قصّر في بحثها؛ ثم يكون الختام ببيان الجوانب التي ما زالت تحتاج إلى خدمة ودراسة، مما يؤمِّل كاتب هذه القراءة أن تكون مفيدةً للباحثين.

محتويات الكتاب:

قسّم المؤلف -وفّقه الله- دراسته إلى مقدمة، وقسمين رئيسين؛ حيث تناول في **المقدمة**: أهمية الموضوع، وأسباب اختياره له ليكون محلًّا للبحث، وختمها بذكر خطة البحث ومنهجه فيه.

أمّا القسم الأول: والذي خصَّصه للدراسة النظرية؛ فقد قسّمه إلى أربعة فصول: استهلّه **بتمهيد** بيّن فيه طرق التصنيف ومقاصده. وثنّاه **بالفصل الأول** الذي خصَّصه لبيان مفهوم (الاختصار) والفرق بينه وبين ما شابهه من الاصطلاحات (كالتهذيب والتلخيص والانتقاء)، كما أنّه ذكر بعد ذلك صور الاختصار وأشكاله، وخلاف العلماء في حكمه بين المجيزين والمانعين مبيّنًا وجهةَ كلّ فريق، ليختم ذلك ببيان رأيه في المسألة. ثم أتبعه **بالفصل الثاني** الذي بيّن فيه أسباب الاختصار، وقد قسّمها إلى أسباب عامّة وأخرى خاصّة، كما بيّن فيه أنواع الاختصار، وأصناف المختصرين.

وأمّا **الفصل الثالث** فقد خصّصه لبيان شروط الاختصار وضوابطه، مبيّنًا الشروط الواجب توفّرها فيمَن يتصدى للاختصار في التفسير، ثم ذكر فوائد الاختصار ومزاياه، وختم هذا الفصل بذكر عيوبه وسلبياته وأهم ما انتقد على المختصرين. ليعقد بعده **فصلًا رابعًا** لبيان آثار الاختصار على الجوانب التفسيرية، والحديثية، والعقدية، والفقهية، واللغوية.

وأمّا القسم الثاني من هذه الدراسة؛ فقد كان عبارة عن دراسة تطبيقية على تفسيري ابن أبي زمنين والبغوي، بالمقارنة بينهما وبين أصلَيْهما، اللذَيْن هما تفسيري يحيى بن سلام والثعلبي، من خلال عقد بابين لهذه المقارنة، بيانهما في الآتي:

أمّا **الباب الأول** فقد تعرّض فيه للمقارنة بين (تفسير يحيى بن سلام) باعتباره أصلًا، و(تفسير ابن أبي زمنين) باعتباره مختصرًا له، مقسّمًا هذا الباب إلى أربعة فصول: تطرّق في **الفصل الأول** منها إلى ترجمة كلٍّ من الإمامين يحيى بن سلام وابن أبي زمنين، مع بيان منهج كلٍّ منهما في كتابه. وأمّا **الفصل الثاني** فقد عقد فيه المقارنة بين الأصل ومختصره في التفسير بالمأثور، من خلال المقارنة في الجوانب الآتية: (تفسير القرآن بالقرآن - تفسير القرآن بالسُّنّة - القراءات - أقوال الصحابة والتابعين في التفسير - الإسرائيليات - الجانب العقدي).

ثم عقد في **الفصل الثالث** مقارنة بين الأصل ومختصره في التفسير بالرأي، من خلال المقارنة في الجوانب الآتية: (المباحث اللغوية - المباحث الفقهية). ليختم هذا الباب **بالفصل الرابع** الذي بيّن فيه قواعد الاختصار عند ابن أبي زمنين في كِلَا الجانبين اللذَيْن تمّت فيهما عملية المقارنة.

وأمّا **الباب الثاني** فقد خصّصه للمقارنة بين (تفسير الثعلبي) باعتباره أصلًا، و(البغوي) باعتباره مختصرًا له، وقد قسم هذا الباب إلى أربعة فصول، سار فيها على الطريقة نفسها التي تقدم ذكرها في الباب الأول، ليختم كتابه بعد ذلك بأهمّ نتائج البحث.

أهداف الكتاب:

لم يصرِّح المؤلف -وفّقه الله- بالأهداف التي كان يسعى للوصول إليها من خلال عَقْده للأبواب والفصول والمباحث، وقام مُعِدُّ هذه القراءة باستخراجها من خلال كلامه في مقدمته[١]، وبيانها في الآتي[٢]:

أ- تقديم إضافة علميّة للمكتبة القرآنية، وذلك بطَرْق موضوع لم يُبحث مِن قبل.

ب- بيان مفهوم الاختصار، وأسبابه، وأنواعه، وشروطه، وفوائده، وعيوبه، وأثره.

ج- الموازنة بين المصنفات الأصليَّة ومختصراتها؛ لإظهار مزايا هذه المختصرات وعيوبها، واستخراج قواعد الاختصار منها.

(١) عقَد المؤلف في مقدمته عنوانًا بيّن فيه أهمية الموضوع، ولم يخصّص عنوانًا لبيان الأهداف؛ وبعض مَن ألّف في مناهج البحث يرى أنه يمكن الاكتفاء بأحدهما؛ لأنّ الفرق بينهما ليس جوهريًّا، ومن هنا فإنّه يمكن إعادة صياغة الأهمية وتحويلها إلى أهداف، كما قام به كاتب هذه القراءة هنا.

(٢) الاختصار في التفسير، (ص٧).

الإشكالات المعرفية التي يقوم عليها الكتاب:

نصّ المؤلف على الإشكالية الرئيسة التي عالجها في الكتاب -في مقدمته- حيث يقول: «ومع كثرة المختصرات في التفسير وشهرتها قديمًا وحديثًا، فإنني لم أجد مَن بحَثها بحثًا علميًّا يستقصي أسباب الاختصار، وأغراضه وشروطه، وفوائده وعيوبه، وأثره في التفسير، إلى غير ذلك مما يتعلق بهذا الأمر من مباحث مهمّة، من أجلِ ذلك أحببتُ أن يكون بحثي في مرحلة الماجستير حول هذا الموضوع؛ لِمَا أرى لذلك من أهمية وفائدة، ولعلّني أقدِّم بذلك دراسة تسدُّ بعض النقص الذي يعتري دراسة هذا الجانب»[(١)].

كما أنّه بيّن سبب اختياره لهذين المختصَرَيْن، أي مختصري: ابن أبي زمنين والبغوي، للقيام بالموازنة بينهما وبين أصليهما، في القسم الثاني من الدراسة، حيث يقول: «وسبب اختيار هذين المختصَرَيْن؛ لأنهما يعطيان صورة عن قواعد الاختصار لدَى مصنّفين من أشهر المتقدمين الذين اختصروا كتبًا في التفسير»[(٢)].

ولكن الأمر في نظر كاتب هذه القراءة ينبغي أن يكون أعمق مما بيّنه المؤلف في جانب الاستفادة من الجانب التطبيقي، واستثماره في ترشيد عملية الاختصار

---

(١) الاختصار في التفسير، (ص٦).

(٢) المصدر السابق، (ص٧).

في الزمن المعاصر، ذلك أن المؤلف عالج قضية وغفل عن أخرى، وبيان ذلك في الآتي:

أولًا: أن القضية التي عالجها تتمثّل في الجانب النظري، حيث إنّه بيّن أسباب الاختصار، وأغراضه وشروطه، وفوائده وعيوبه، وأثره في التفسير، إلى غير ذلك مما يتعلّق بهذا الأمر من مباحث، ومن خلال هذه المعالجة النظرية بيّن -وفّقه الله- الطريقة الصحيحة في الاختصار عند أهل العلم؛ ليكون نافعًا مفيدًا، لا يُكتفى فيه بتقليل العبارات والإيجاز في المضمون، بل يتجاوز ذلك إلى الإجابة عن الإشكالات، وذكر بعض الفوائد، والاستدراك على صاحب الأصل في بعض المسائل العلميّة التي تعرض لها.

ثانيًا: أنّ الجانب التطبيقي قد وقع فيه قصور من وجهة نظري، ذلك أنّ تتبُّع صنيع أهل العلم في قيامهم بعملية الاختصار، من خلال بيان إيجابيات كلّ مختصر وما عِيب من منهجه، من شأنه أن يدلِّل على ما قرّره المؤلف في الجانب النظري من أن طريقة أهل العلم في الاختصار لا تكتفي بتقليل العبارات فحسب، بل تتجاوزها إلى النقد والإضافة والإجابة عن الإشكالات، كما أنّه سيبرز لنا قواعد في الاختصار هي ثمرة تتبُّع منهج المختصِرين عمليًّا، يتمِّم بها الجانب النظري الذي كان يغلب عليه التنظير. والباحث في الحقيقة قد غفل عن هذا الجانب المهم مرّتين، مرة عند كلامه عن قواعد الاختصار لدى كلّ مختصر على حدة، والمرة الأخرى في نهاية البحث، فهو لم يُحكم صياغة هذه

القواعد في كِلَا الموضعين، وغاية ما ذكره هو توضيح منهج كلّ واحد منهما في اختصاره، والمقام يقتضي أن يستثمر الجانب التطبيقي في استخراج قواعد عملية يسير عليها مَن يروم فنّ الاختصار.

أبرز مزايا الكتاب:

إنّ لهذا الكتاب مزايا متعدّدة، وجوانب مشرقة، أبان فيها المؤلف عن قدراتٍ بحثية ومهارات نقدية، ساعدته في أن يظهر بحثه بهذه الحُلّة الجميلة، وبيان هذه المزايا في الآتي:

أ. الجانب المنهجي:

١. عناية المؤلف بتحرير المسائل والمصطلحات، وبيان معانيها اللغوية والاصطلاحية، بطريقة توضحها، وتساعد القارئ على تمييزها؛ وقد ظهرت هذه العناية ابتداءً في تحرير مصطلح الاختصار، وبيان أهم التعريفات التي ذكرها أهل العلم فيه، لينتهي بعد ذلك إلى معنى يراه مشتركًا بين هذه التعريفات ذكره في آخر بيانه لهذا المصطلح[(١)]، كما ظهر هذا الجانب أيضًا في التفريق بين المصطلحات القريبة من الاختصار، حيث بيّن الفرق بينها وبين الاختصار، محرِّرًا الفرق بين هذه المصطلحات بدقة[(٢)].

(١) الاختصار في التفسير، (ص٣٥).

(٢) الاختصار في التفسير، (ص٣٦).

٢. التدليل على ما يذكره من مسائل، مع توجيه الأقوال، بما يساعد على فهم حُجَّة كلِّ قول، كما فعل عند بيانه لمسألة أقوال العلماء في مسألة الاختصار بين المجيزين والمانعين، حيث وجَّه الأقوال، وعضَّدها ببيان حجة كلّ قول، ثم اختار القول الذي يراه[١]، وقد برزت هذه الميزة بشكلٍ جليّ أيضًا عند عقده للموازنة بين المختصر والأصل، فلم يخلُ جانب من جوانب الموازنة إلّا ودلّل عليه ووجّه صنيع المختصِر فيه[٢].

٣. التمثيل لبعض الجوانب التي تحتاج إلى أمثلة في الدراسة، سواء في جانبَيْها النظري أو التطبيقي، أمّا الجانب النظري ففي بيانه للمصطلحات المرادفة للاختصار، حيث مثّل لكلّ نوع منها من خلال مؤلفات أهل العلم في ذلك النوع[٣]، وكذلك في كلامه عن أسباب الاختصار[٤]، وأمّا في الجانب التطبيقي ففي الجوانب التي عقدها للموازنة، حيث كان يذكر مقارنة بين الأصل والمختصر في جانبٍ ما، ثم يقوم بالتمثيل على ذلك[٥].

---

(١) الاختصار في التفسير، (ص٤٧).

(٢) المصدر السابق، (ص١١١) وما بعدها.

(٣) المصدر السابق، (ص٣٦).

(٤) المصدر السابق، (ص٥٤).

(٥) المصدر السابق، (ص١١١) وما بعدها.

٤. حرصه على عدم الاستطراد في المسائل، والتركيز على ما هو داخل في بحثه؛ لئلا يشتِّت ذهن القارئ، ففي حديثه عن أسباب الاختصار العامة والخاصة ذكرها مُرَتَّبة ومُختصَرة مع التمثيل عليها[١]، ويظهر صنيعه ذلك أيضًا في بيان أنواع الاختصار[٢] وأصناف المختصرين[٣]، مع وجود مسائل كثيرة قد تذكر في هذه المباحث، لكنّ الذي يظهر أنّه اختصرها ولم يطوِّل فيها؛ لئلا يؤدي ذلك إلى الخروج به عن الجوانب التي عقد المباحث لأجلها.

٥. تميَّزت الدراسة بالجانب التطبيقي الذي نفتقده في كثير من الدراسات القرآنية، حيث إنّه لا يزال غائبًا عن المناهج الدراسية والبحوث معًا. أمّا أهميته بالنسبة للمناهج: فلأنّه جانب مهمّ يعطي المناهج قوة من جهة إكساب الطالب الخبرة اللازمة في التعامل مع النصوص، والتدرُّب المستمر على الاستفادة منها وتطبيق القواعد عليها، وأمّا أهميته بالنسبة للبحوث فلأنّه يُكسبها قوة من جهة أنّه يجعل الباحث يفتح نافذةً مهمةً، ومتنفسًا جميلًا، ينقل القارئ من التنظير وما يلازمه من عمليات عقلية جافة إلى جوانب التطبيق العملي الفسيح، كما أنّه يساعد الباحث على معايشة تطبيق القواعد وتنزيلها في مظانِّها من الواقع؛ فيكتسب البحث من خلال ذلك حيويةً وتجددًا لا يوجدان في التنظير.

---

(١) الاختصار في التفسير، (ص٥٤).

(٢) المصدر السابق، (ص٦١).

(٣) المصدر السابق، (ص٦٤).

ب. الجانب الفني:

١. حسن الترتيب للمباحث والفصول؛ حيث كان ترتيبه للفصول والمباحث دقيقًا، فقد قسّمها إلى قسمين:

- القسم النظري.
- والقسم التطبيقي.

ثم عقد فصولًا لكلّ قسم، وهكذا الحال في الدراسة التطبيقية حيث قسمها إلى:

- جوانب متعلّقة بالتفسير بالمأثور.
- وأخرى متعلّقة بالتفسير بالرأي.

٢. يذكر تمهيدًا أو خاتمةً بحسب المناسبات، فقد عقد تمهيدًا في بداية الفصل الأول، تكلّم فيه عن طرق التصنيف ومقاصده[١]، وهو مدخل مهمّ بين يدي ذلك الفصل، وأمّا حسن الختام ففي ذكره للقواعد المستنبطة بعد عقد الموازنة بين الأصل والمختصر[٢].

---

(١) الاختصار في التفسير، (ص١٧).

(٢) انظر المصدر السابق: (ص٢٠٥)، و(ص٣٠٥).

٣. الموازنة بين الفصول والمباحث، فلا تجد استطرادًا وطولًا في بعض المباحث على حساب أخرى بل تجد تناسقًا بين الأبواب والفصول والمباحث.

٤. حسن الاختيار في الجانب التطبيقي، حيث اختار مؤلّفًا للمشارقة وآخر للمغاربة، مما أثرى البحث وجمَّله، فلم يقتصر الجانب التطبيقي على مدرسة دون أخرى.

أبرز الملاحظات على الكتاب:

يعتري العمل البشري من النقص والغفلة ما يعتري صاحبه من الذهول والنسيان وغيرها من الأعراض التي تصيب البشر عادة؛ ولذا تجد أن الباحث يركِّز على جوانب معيّنة فيخدمها ويصل فيها إلى حدّ الإتقان، بينما يغفل عن جوانب أخرى هي أحرى وأولى في نظر غيره، ومن هنا كان لا بد من بيان الملاحظات التي لاحظها مُعِدُّ هذه القراءة على الكتاب، وسيبرزها في جانبين اثنين، هما:

أ. الجانب المنهجي:

١. أنّ المؤلف عالج الجانب النظري بشكلٍ مركَّز ودقيق، حيث إنّه بيّن أسباب الاختصار، وأغراضه وشروطه، وفوائده وعيوبه، وأثره في التفسير، إلى غير ذلك مما يتعلَّق بهذا الأمر من مباحث. لكنه في الشقِّ التطبيقي عالج الموضوع بشيء من الضعف في بعض جوانبه، أَلَا وهو استنباط القواعد الناتجة عن الموازنة بين كلِّ أصلٍ ومختصره، والمتأمِّل في الباب الذي ختم به كِلَا

الموازنتين[١] يدرك أن هناك ضعفًا في صياغة هذه القواعد؛ فالضوابط والقواعد صياغتها أقوى مما ذكره المؤلف.

٢. أن المؤلف قد قصّر في نقطة منهجية أخرى، تتمثل في اقتصاره على مثال أو مثالين تحت كلّ نقطة عقدها للموازنة بين الأصل والمختصر، وإحكام البحث يقتضي أن لا يكتفي بذلك؛ لأن المثال الواحد[٢] أو المثالين[٣] لا يُعَدّ كافيًا في بيان الفرق بين الأصل والمختصر، بخلاف ما إذا كثرت تلك الأمثلة كأن تكون في خمسة مواضع فأكثر، فكان الأفضل في حقه أن يذكر المواضع الأخرى التي شابهت المثال أو المثالين في الحاشية؛ ليُحِيل القارئ بذلك على أرقام المجلدات وأرقام الصفحات.

---

(١) انظر: الاختصار في التفسير: (ص٢٠٥)، و(ص٣٠٥).

(٢) انظر مثلًا (ص١٤٩)، عند قوله: «يورد يحيى بن سلام في مواضع متعددة نظائر للآية التي يفسرها لكن ابن أبي زمنين يحذف تلك النظائر»، فقد ذكر مثالًا واحدًا لعدم ذكر ابن أبي زمنين لها، ومثالًا واحدًا لذكرها، فاكتفى بمثالٍ واحدٍ في كِلَا الموضعين، ولم يُشِر في الحاشية لبقية المواضع، وأرقام صفحاتها، مع نصّه على الكثرة، وانظر نفس الملحوظة أيضًا في الصفحات الآتية: (ص١٥٠-١٩٧-٢٠١-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٨-٢٦٩-٢٩٣-٢٩٤).

(٣) انظر مثلًا (ص١٥٥)، عند قوله: «كثيرًا ما يذكر يحيى بن سلام عند تفسيره لآيةٍ ما حديثًا واحدًا، فيحذفه ابن أبي زمنين ولا يذكره، وهذا هو الغالب، وقد يذكره في بعض المواضع القليلة»، فقد ذكر مثالين لحذف ابن أبي زمنين للحديث، ومثالًا واحدًا لذِكره، ولم يُشِر في الحاشية لبقية المواضع، وأرقام صفحاتها، مع نصّه على الكثرة، وانظر نفس الملحوظة أيضًا في الصفحات الآتية: (ص١٧٢-١٩٠-١٩١-٢٤٤-٢٤٥-٢٥٤-٢٦٤-٢٨١).

٣. أن المؤلف ضَعُف عنده جانب الاستشهاد بكلام أهل العلم في بعض المواضع؛ فمثلًا عند تعرُّضه لشروط الاختصار وضوابطه[(١)]، غفل عن ذكر كلام أهل العلم ممن نصّ على أن هذا شرطٌ أو ضابطٌ في عملية الاختصار، وكان غالب اعتماده في ذلك على بعض كُتُب المعاصرين، وهذا جانب تأصيلي مهمّ غفل عنه المؤلف، والمقام يقتضي جَمْع كلام أهل العلم وذِكره تحت هذه الشروط أو الضوابط.

٤. أن المؤلف اكتفى في النتائج بذِكر نتائج الجانب النظري، وأغفل ذكر نتائج الجانب التطبيقي[(٢)]، وذِكرُ نتائجه مهمٌّ؛ لأنّه جانبٌ تميَّز به هذا الكتاب، فكان الأولى به أن لا يغفل ذكره.

ب. الجانب الفني:

١. لم يذكر المؤلف سوى فهرسين اثنين، بينما الكتاب في حاجة إلى عدّة فهارس: كفهرس الأعلام، وفهرس القواعد والضوابط المتعلقة بالاختصار.

٢. أن الباحث لم يذكر مقترحات في آخر البحث، والمقام يقتضي ذكرها؛ لأنّه قد تطرّق لموضوع كان له فضل السَّبق فيه، ولكنّه لا يزال بحاجة إلى مزيد عناية وبحث.

---

(١) الاختصار في التفسير، (ص٦٨).

(٢) المصدر السابق، (ص٣١١-٣١٢).

الخاتمة:

إنّ جانب دراسة المختصرات والمقارنة بينها مجال ثريّ، يمكن أن يُتناول بالبحث من خلال الرسائل العلمية أو البحوث المحكمة، والمؤلف وإن كان له فضل السبق بالكتابة فيه، إلّا أنّه لم يستوعب كلَّ جوانبه، حيث إنّه لا يزال يحتاج إلى تأمُّلٍ ونظرٍ وبحثٍ في بعض الجوانب المهمّة فيه، وسيقترح مُعِدُّ هذه القراءة مجموعة من الموضوعات التي يرى أنّها حَرِيَّة بالبحث، بيانها في الآتي:

- عَقْد مقارنة بين المختصرات المعقودة على الكتاب الواحد كالمقارنة بين تفسير ابن أبي زمنين، وتفسير هود بن محكم، باعتبارهما مختصرين لتفسير يحيى بن سلام.

- دراسة المختصرات في التفسير في المدرسة الواحدة، كدراسة مختصرات المدرسة المشرقية في التفسير، أو دراسة مختصرات المدرسة المغربية في التفسير.

- دراسة المختصرات التي قام أصحابها باختصارها بأنفسهم، ومناهجهم في الاختصار.

هذا ما تيسَّر كتابته في هذه القراءة التي نسأل الله أن يجعلها نافعة لطلاب العلم، إسهامًا في إثراء هذا الموضوع المهم، وصلى الله وسلم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.